



العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط

ا.م.د.بتول هليل جبير الموسوي *

المخلص

اثار الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، واهتمام تركيا بقضاياها في السنوات الاخيره اهتمام الباحثين والكتاب المهتمين بالشأن التركي والشرق اوسطي عموما، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر ٢٠٠٢، حرصت قيادات الحكومة الجديدة علي تأكيد تبنيها لرؤية مختلفة لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية دوليا واقليميا، وبخاصة في محيطها الشرق الأوسطي. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية،وقوه تحركاتها الدبلوماسية، اذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة علي المستوي العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد ترافق ذلك مع زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي - الإسرائيلي بمسارته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، ومواقفها المثيرة للجدل تجاه مايسمى بـ(ثورات الربيع العربي).

تلك التحركات اثارت الجدل حول طبيعة الدور الذي تحاول تركيا ان تلعبه في المنطقة، هل هو نكوص عن الكماله باتجاه العوده الى حلم العثمانية القديم بثوب جديد ؟ ام محاوله لتوسيع الفرص الاقتصادية لتعزيز القدرات التركييه بما يواكب مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الاوربي وبما يضاعف من فرصها للانضمام للاتحاد؟ ام انه تمرد على ارتباطاتها الغربيه ومحاوله للخروج من عباءه الاستراتيجيه الامريكيه في منطقه الشرق الاوسط والخليج العربي وبناء سياسه مستقله؟؟؟

وتتجسد المشكله التي نحاول في هذه الدراسه القصيره استجلاء خفاياها في عدم وضوح الدور التركي في منطقه كونه يعكس نمطا جديدا من السلوك السياسي التركي

* - الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .



يعارض النمط العلماني الاتاتوري الذي نهجته تركيا منذ منذ تولى مصطفى كمال "اتاتورك" الحكم في تركيا عام ١٩٢٣، باتجاهاته العلمانية الرامية الى تغريب تركيا وعلمنتها وسلخها من جذورها الثقافية الاسلامية، سعياً لأدماجها الكلي بالمجتمع الغربي. تأتي اهمية الدراسة من طبيعه التغيرات التي يمر بها النظام الدولي عموماً والنظام الشرق اوسطي خصوصاً.. مع تجليات مايسمى بالربيع العربي ومحاولة ترتيب توازنات جديدة تخدم مصالح اطراف وتساهم في استقوائها على حساب اطراف اخرى يتم تهميشها وافقادها لعناصر قوتها. واستجلاء طبيعه الدور التركي في هذه الترتيبات له الاولويه من ناحيه الاهميه لما يملكه من عمق تأثيري واضح في مقدرات اطراف النظام الشرق الاوسطي

وما تم استنتاجه من الدراسة ومن خلال متابعة الموقف التركي حيال دول "الربيع العربي" ان تركيا تسعى إلى إعادة صياغة المقاربات التركية القائمة على القوة الناعمة، مستغلة حالة السيولة والسعي نحو الديمقراطية التي تشهدها العديد من الدول العربية. ولذا، نجدها تنشط ويقوة في دعوة عدد من القيادات والأحزاب السياسية في الدول العربية، لزيارة "تركيا" والتعرف على تجربتها الذاتية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي بها.

وكل هذا يأتي في إطار مصالحها الخاصة في المنطقة العربية، والتي تعتبر العامل الوحيد والمحدد الأساسي لتوجهاتها الخارجية، فهي تهدف بالأساس إلى زيادة نفوذها ومصالحها السياسية والاقتصادية. ،اي ان تركيا تتبنى نموذجاً سياسياً وايدولوجياً جديداً متعدد الأبعاد، قائم على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية المتمثلة بالطابع البراجماتي لها وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وتعظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية مع استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط ذلك بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. بالمقابل ترى تركيا فراغاً على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة تحت رئاسة أوباما، وتأمل أن تملأ هذا الفراغ بمزيج من الدبلوماسية والتجارة والقوة العسكرية



Abstract

The effects of the Turkish role in the Middle East , and the interest of Turkey, its issues in recent years, the attention of researchers and writers interested in affairs of the Turkish and the Middle East in general , since the arrival of the AKP to power in Turkey in November ٢٠٠٢ , made sure the leaders of the new government to confirm its adoption of a different vision for Turkey's policy and foreign relations internationally and regionally , especially in the Middle Eastern surroundings . And reinforced this interest witnessed elements of Turkish force of positive developments during this period , particularly in the dimensions of economic , Guo moves diplomacy , because Turkey has occupied the first rank among the region's economies (and sixteen on the international level) in terms of the size of the GDP . This was associated with an increased presence of the Turkish role and activity in many of the central issues in the region , both with regard to the Iraqi issue , or Arab - Israeli conflict Bmsarath multiple , or the crisis of the Iranian nuclear program , or ask Turkey as a model of reform issues in the region, its various dimensions , and positions the contentious toward the so-called b (the Arab Spring. (

Those moves sparked controversy about the nature of the role that Turkey is trying to play in the region , whether it is the setback for Perfectionism toward Return to the dream of the Ottoman old new guise ? Um attempt to expand economic opportunities for capacity enhancement Turkish in line with the levels of economic growth in the countries of the European Union, including doubles the chances to join the union ? , or is it a rebellion with its ties to Western and try to get out of the mantle of U.S. strategy in the Middle East and the Arabian Gulf and build an independent policy? ? ?

And embodied the problem that we are trying in this study short elucidation of exposing the lack of clarity of the Turkish role in the region being reflects a new style of political behavior Turkish opposes style secular Ataturk who Nhjtah Turkey since since he took lined Kemal " Ataturk " rule in Turkey in ١٩٢٣ , Batjahath secular efforts to Westernize Turkey and Almentha and flaying of the Islamic cultural roots , in order to integrate them total western society.

The importance of the study of the nature of the changes undergone by the international system generally and order the Middle East , especially .. with the manifestations of the so-called Arab Spring and try to arrange new balances serve the interests of the parties and contribute to Astqoaúha at the expense of other parties are marginalized and Afaqadha elements of strength. And to elucidate the



nature of the Turkish role in these arrangements a priority in terms of importance to what is owned by the depth of cosplay clear in the outskirts of the capabilities of the system Middle Eastern

And what has been deduced from the study and follow-up during the Turkish position regarding states 'Arab Spring' that Turkey is seeking to recast the Turkish approaches based on soft power , taking advantage of the liquidity and the pursuit of democracy taking place in many Arab countries.

Therefore , we find active and strongly invite a number of leaders and political parties in the Arab countries , to visit the "Turkey" and learn about their own experience and the development of political, economic and cultural them.

All of this comes in the context of their own interests in the Arab region , which is considered the only factor and the primary determinant of the orientation of Foreign Affairs, it is intended primarily to increase its influence and political and economic interests . , Namely that Turkey adopts a model politically and ideologically a new multi-dimensional , based on the integration does not conflict between identities and orientations multi- Turkish policy of nature pragmatic her and focus on achieving national interests and to maximize the economic benefits through the transformation of foreign policy towards the East in the context of the restoration of Turkey itself the Islamic civilization under the leadership of a party with an Islamic reference with the continued trend of western Turkey and roles proxy in the region, with a link that endeavors to increase its strategic importance to enhance the chances of joining the European Union. contrast, Turkey considers a void in the light of the decline strategic to the United States under the Obama presidency , and hopes to fill this void with a mixture of diplomacy and trade and military power



المقدمة

اثار الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، واهتمام تركيا بقضاياها في السنوات الاخيره اهتمام الباحثين والكتاب المهتمين بالشأن التركي والشرق اوسطي عموما، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلي السلطة في تركيا في نوفمبر ٢٠٠٢، حرصت قيادات الحكومة الجديدة علي تأكيد تبنيها لرؤية مختلفة لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية دوليا واقليميا، وبخاصة في محيطها الشرق الأوسطي. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، وقوه تحركاتها الدبلوماسية، اذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة علي المستوي العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وقد ترافق ذلك مع زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي - الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، ومواقفها المثيرة للجدل تجاه مايسمى بـ(ثورات الربيع العربي).

تلك التحركات اثارته الجدل حول طبيعة الدور الذي تحاول تركيا ان تلعبه في المنطقة، هل هو نكوص عن الكماله باتجاه العوده الى حلم العثمانية القديم بثوب جديد؟ ام محاوله لتوسيع الفرص الاقتصادية لتعزيز القدرات التركي بما يواكب مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الاوربي وبما يضاعف من فرصها للانضمام للاتحاد؟ ام انه تمرد على ارتباطاتها الغربيه ومحاوله للخروج من عباءه الاستراتيجيه الامريكه في منطقه الشرق الاوسط والخليج العربي وبناء سياسه مستقلة؟؟؟

مشكلة الدراسة:

تعرف مشكلة البحث بأنها موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث أو الدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناء العلاقات بين عناصرها أو



نتائجها الحالية وإعادة صياغتها عن طريق نتائج الدراسة ووضعها في الإطار العلمي الصحيح.

وتتجسد مشكلة البحث عندما يدرك الباحث عن طريق ملاحظاته أو تجاربه أو إطلاعاته أن شيئاً معيناً غير مفهوم ويحتاج الى مزيد من الإيضاح والتفسير والتحليل^(٢)

وتتجسد المشكله التي نحاول في هذه الدراسه القصيره استجلاء خفاياها في عدم وضوح الدور التركي في المنطقه كونه يعكس نمطا جديدا من السلوك السياسي التركي يعارض النمط العلماني الاتاتوركي الذي نهجته تركيا منذ منذ تولى مصطفى كمال "اتاتورك" الحكم في تركيا عام ١٩٢٣، باتجاهاته العلمانية الرامية الى تغريب تركيا وعلمنتها وسلخها من جذورها الثقافية الاسلاميه، سعياً لأدماجها الكلي بالمجتمع الغربي.

أهمية الدراسة:

تأتي اهمية الدراسة من طبيعه التغيرات التي يمر بها النظام الدولي عموما والنظام الشرق اوسطي خصوصا ..مع تجليات مايسمى بالربيع العربي ومحاوله ترتيب توازنات جديده تخدم مصالح اطراف وتساهم في استقوائها على حساب اطراف اخرى يتم تهيمشها وافقادها لعناصر قوتها.واستجلاء طبيعه الدور التركي في هذه الترتيبات له الاولويه من ناحيه الاهميه لما يملكه من عمق تاثيري واضح في مقدرات اطراف النظام الشرق الاوسطي..

اهداف الدراسة:

ان القصد من التفكير العلمي هو أن يكون هناك هدفاً للبحث، وهدف هذا البحث هو تحليل العوامل والمتغيرات الكامنه وراء توسيع تركيا اهتماماتها الشرق اوسطيه من خلال سعيها للحصول على دور لاعب اساس في المنطقه. الامر الذي تجلى بموقفها مما يسمى (الربيع العربي) وسعيها للانخراط في كل التفاعلات من خلال التدخل كوسيط او من خلال اعلان المواقف او التدخل المباشر في الازمات التي تعصف بالمنطقه.



تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- هل تخلت تركيا عن طموحاتها بالاندماج في الجسد الاوربي لتتوجه لمحيطها الشرق اوسطي؟؟
- ٢- هل نحن ازاء عثمانيه جديدة ام توسيع ساحات تفاعل وتعظيم منافع اقتصاديه لتعزيز موقف تركيا التفاوضي في سعيها الازلي للانضمام للاتحاد الاوربي ؟

فروض الدراسة:

الفروض وهي عبارة عن تعميم أو حكم أولي عن العلاقة بين المتغيرات الواردة في البحث^(٣)

وتعرف الفروض بأنها عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة المعنية بالدراسة والعوامل ذات العلاقة بها أو التي تسببها ويتم استخلاص الفروض من مصادر عدة "من النظريات العلمية أو المشاهدات المباشرة، أو من خلال خبرة الباحث وحده أو كلها مجتمعة"^(٤)

وتقوم هذه الدراسة على فرضيه مفادها ان تركيا وهي تتبنى نمونجا سياسيا وايديولوجيا جديدا متعدد الأبعاد، قائم على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية المتمثلة بالطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها علي تحقيق المصالح الوطنية وتعظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية مع استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط ذلك بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

المناهج المعتمدة في الدراسة

ومما لا شك فيه ان المناهج المعتمدة في أية دراسة من الدراسات وخصوصاً في مجال العلوم السياسية، لها النصيب الاوفر في فهم موضوع الدراسة بشكل علمي موضوعي مما يؤثر بالنتيجة في النتائج لنهائية التي يتوصل لها البحث.



إلا ان الاكتفاء بمنهج واحد في بحث موضوعة على قدر من التشابك والاتساع كموضوعة السياسة التركية تجاه الخليج العربي يعد من قبيل المجازفة، لذا فقد تمت الاستعانة بالعديد من المناهج للاحاطة بمادة البحث.

وكان للمنهج التاريخي الفضل في اعطاء لمحة تاريخية موجزة عن السياسة التركية واهدافها وآلياتها في المنطقة ، كما تم اعتماد منهج التحليل النظمي من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة واخيراً لم يخلُ البحث من الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي .

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة على مقدمه للبحث و ثلاث محاور، تضمن المبحث الاول استعراض تاريخي لعلاقات تركيا مع محيطها العربي والاقليمي ودورها في الاستراتيجيات الدولية تمهيدا لايضاح مدى اقترابها او ابتعادها عن نمطها المعتاد في حركتها وتوجهاتها تجاه ذلك المحيط.

وركز المحور الثاني على ملامح الدور التركي الجديد من خلال انغماسها بالتطورات التي شهدتها المنطقة فيما يعرف بـ(الربيع العربي).

بينما ركز المحور الثالث على الاجابه عن التساؤلات الثلاث التي طرحت في مقدمه الدراسة حول طبيعة الدور التركي الجديد وهل هو تجسيد لطموح امبراطوري قديم وعوده الى احلام النفوذ العثماني من خلال التخلي عن علمانيه اتاتورك نحو اسلاميه اردوغان ام هو محاولة للاستفادة القصوى من حاله الفراغ الناجم عن ضعف القوى الاقليمية التقليدية في المنطقه وانشغالها بترتيب اوضاعها الداخلية بعد موجه تغيير النظم والانظمه لتعزيز القدرات الاقتصادية بغية ردم المسافات بينها وبين حلم الانضمام للاتحاد الاوربي؟؟؟



المفاهيم والمصطلحات:

- العثمانية الجديدة بالتركية (Yeni Osmanlılık) :

هي أيديولوجيا سياسية تركية تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين.

ابتكر المصطلح من قبل اليونانيين في ١٩٧٤ بعد الغزو التركي لقبرص.

يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. تعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية. يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.

تهدف العثمانية الجديدة لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد. تستخدم تركيا قواها البسيطة لتحقيق تلك الأهداف. ساهمت العثمانية الجديدة في تحسن علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وإيران وسوريا، إلا أن علاقة تركيا بحليفها التقليدي إسرائيل توترت مؤخراً بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة. يعارض وزير الخارجية أحمد داود أوغلو استخدام هذا التعبير لوصف السياسة الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. السياسة الخارجية الجديدة جعلت الإعلام الغربي يتساءل عما إذا كانت تركيا أصبحت تتباعد عن المحور العابر للأطلسي مقابل زيادة الانخراط وتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط المجاورة أو القريبة منها^(٥)

- الشرق اوسطية: يعد مصطلح الشرق اوسطية من المصطلحات القديمة الاستخدام، إذ كانت البدايات الاولى لمفهوم الشرق الاوسط قد جاءت عن طريق البرتغاليين، إلا ان ذبوع المصطلح وانتشار استخدامه قد جاء من نتاج الفكر الغربي الاستعماري وبعده بعدة قرون حينما ارتبط ذبوعه بتطوير الفكر الاستراتيجي الانكليزي وتم استخدام مصطلح الشرق الاوسط لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة الكاتب الامريكي المتخصص في الاستراتيجية العربية الفريد ماهان لدى مناقشته الاستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية وذلك للاشارة الى المسالك الغربية والشمالية المؤدية الى الهند^(٦).



وقد دفعت الظروف الاقليمية والدولية التي سادت اوائل التسعينات الى اتجاه الولايات المتحدة الى وضع تلك الفكرة موضع التنفيذ من خلال انتهاج سياسة جديدة في الشرق الاوسط تقوم على اساس التعاون والتنسيق بين انقرة وتل ابيب وواشنطن، وقد جاءت تلك التوجهات متزامنة مع تخوف تركيا من تضائل دورها في الاستراتيجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسعيها لاستعادة ذلك الدور من خلال توجهاتها الاقليمية فبدأت منذ عام ١٩٩٣ بأعطاء وقت واهمية بالغين للتعاون مع (إسرائيل) لقيام نظام شرق اوسطي مثلث الشكل تؤلف تركيا احد اضلاعه وتمثل (إسرائيل) الضلع الثاني ويمثل العرب الضلع الثالث^(٧).

وقد جاءت الشرق اوسطية متطابقة مع رؤى وتنظيرات الاطراف الثلاثة للواقع الأمني والاقتصادي للمنطقة العربية عموماً ولمنطقة الخليج العربي خصوصاً، ففي المنظور الامريكي يحتوي الهيكل الأمني الاقليمي المرتقب في المنطقة العربية على عدد من المضامين منها ضرورة ان يكون للولايات المتحدة الدور الاساس في التخطيط الأمني للمنطقة، من خلال تكثيف الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي فضلاً على تركيا وتوثيق علاقات واشنطن الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني باعتبار ان مثل هذا الوجود يمثل الاساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الامريكية^(٨).

اولاً: تركيا ما بين جذورها الشرقية الاسلاميه وتوجهاتها الغربية...

منذ تولى مصطفى كمال "اتاتورك" الحكم في تركيا عام ١٩٢٣، وتركيا تعيش في حالة تذبذب على كافة الصعد والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما بين جذورها الشرقية وطموحاتها الغربية، فجذورها الشرقية الإسلامية وواقعها الجغرافية ومصالحها الاقتصادية لا تعطيهما فرصة الانسلاخ التام عن تراثها، كما ان طموحاتها الغربية تفرض عليها السير في ركاب السياسة الغربية والعمل كأداة لها في المنطقة في إطار الحرب الباردة الأمريكية السوفيتية.

ورغم محاولات تركيا لانتهاج سياسة خارجية محايدة ومستقلة -نيل المكاسب- من كلا الطرفين إلا ان كفة انتماءاتها الغربية غالباً ما كانت هي



الراجحة، إلا ان متغيرات اقليمية ودولية وداخلية شهدتها منتصف ستينات واولئ سبعينات القرن الماضي، تمثلت بالأزمة القبرصية، وحظر الأسلحة الأمريكية لتركيا واكتشاف النفط في المنطقة العربية، وضغط الرأي العام التركي على الحكومة، دفعت تركيا لإعادة النظر في سياستها الخارجية المعتمدة في توجهاتها على الغرب، والبحث عن ساحات إستراتيجية أخرى، فكان الخليج العربي بنفطه الوفير وثرواته المتنامية هو الحل الوافي لإخراج تركيا من عزلتها وحل ازماتها الاقتصادية وتوفير الاسناد لها في مواجهة القضية القبرصية كحلفاء اقليميين، فبدأت تركيا بمد جسور التعاون مع دول المنطقة ككل للتخلص من مشكلاتها العالقة من جهة، وللضغط على امريكا والغرب للحصول على موقع متميز في حلف شمال الاطلسي، كونها تمثل الحامية للجناح الجنوبي الشرقي للحلف، ورفع الحظر التسليحي المفروض عليها من جهة اخرى . ثم جاءت الثمانينات بما تحمله من متغيرات متمثلة بانخفاض اسعار النفط وضغط الجيش على الحكومة لتعيد بناء استراتيجيتها في اطار المعسكر الغربي وحلف شمال الاطلسي ليعيد تركيا من جديد الى احضان الغرب، لتلعب دورها في اطار الحلف للوقوف بوجه امتداد النفوذ الشيوعي للمنطقة والهيمنة على منابع النفط فيها ساعية من خلال ذلك للنهوض بدور اقليمي متميز في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بدا لاول وهلة ان الدور التركي فقد مبررات وجوده بالنسبة للغرب ولحلف شمال الاطلسي، فجاءت ازمة الخليج الثانية ١٩٩١ بإرهاصاتها الكبيرة على المستويين الدولي والاقليمي، لتعطي تركيا، فرصة تاريخية لتعزيز دورها الاقليمي في المنطقة والذي استطاعت من خلاله تقوية مركزها الاستراتيجي، سواء بالنسبة للولايات المتحدة والحلف الأطلسي أم بالنسبة لدول الخليج العربي نفسها.

وجاء التحول نحو الشرق الأوسط مجدداً وبقوه بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذا التوجه الإسلامي للسلطة منذ عام ٢٠٠٢، مما دفع المفكرين والمنظرين إلى توصيف هذه المرحلة بكونها عوده للعثمانية بعباءة جديدة.. وي طرح منظر العثمانية الجديدة وزير الخارجية احمد داود اوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي)



ستراتيجية القوة الناعمة في فرض القطبية التركية على المنطقة وتقديم الحلول السياسية والروابط الاقتصادية لنشر العلاقة التركية المميزة مع الأطراف التي أشار إليها أوغلو عبر مفهومه الشائع (تصنيف المشكلات) ، وقد نشطت التجارة التركية جنبا إلى جنب السياسة في تحقيق هذا المفهوم مع العالم العربي ، من خلال معاهدة الشراكة الإستراتيجية مع سوريا ، والتوسط في موضوع المفاوضات السورية - الإسرائيلية ، والدخول على خط تشكيل الحكومة في العراق والتدخل في فض نزاعات السياسيين العراقيين ، ودعم حملة فك الحصار عن غزة التي لاقت استجابة عاطفية قوية من قبل الشارع العربي ، واتخاذ موقف مختلف عن حلف الناتو في بداية الأزمة الليبية .^(٩)

فضلا عن الدور الفاعل الذي لعبته تركيا في أحداث (الربيع العربي) وفي الملف النووي الإيراني ، ومحاولة التدخل الفاعل كوسيط في العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة.

الأمر الذي أكده اردوغان من خلال خطاباته في شتى المناسبات، وقد ظهرت لمحة عن ذلك في الخطاب الأخير لأردوغان الذي كان يحتفل فيه بفوز حزبه في الانتخابات. وزعم أن فوز حزب العدالة والتنمية يحتفي به في جميع أنحاء شمال أفريقيا ودول البلقان والشرق الأوسط، وبعبارة أخرى، في جميع المناطق التي كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية.^(١٠) ولولا بعض التصريحات النارية لأردوغان من فترة إلى أخرى والتي يفتخر فيها بأنه حفيد السلاطين العثمانيين، ويقارن بين مدن تركية تاريخية وبعض المدن العربية، ويربط بين مصير الاثنتين، لكان يمكن تجاوز الحديث عن المضمون التاريخي للعثمانية الجديدة.^(١١)

ثانيا: ملامح العثمانية الجديدة

١- على الصعيد الداخلي

ادرك رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، أنه لن يكون في مقدوره التحول بالسياسة الخارجية التركية باتجاه الشرق، إلا إذا تمكن من جعل السوسيولوجيا السياسية لتركيا تدعم سياسته الخارجية، وذلك بأن تكون هذه السياسة في خدمة



المصالح الاقتصادية والتجارية للمجتمع المدني التركي. أدرك حزب العدالة والتنمية كذلك أن إحداث تحولات في مختلف دوائر الرأي العام بتركيا، بما في ذلك الاتحادات المهنية والتجارية ومنتديات رجال الأعمال، ليس ضمانا كافية لتدشين سياسة خارجية جديدة، إذ لا بد كذلك من إحداث تحولات في علاقات القوي داخل النظام السياسي التركي ذاته، وذلك بإعادة صياغة العلاقة بين الساسة والعسكريين الأتراك لصالح الساسة. إذ إنه من الملامح المميزة للحياة السياسية في تركيا أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلسي في ١٨ فبراير عام ١٩٥٢، ومجلس الأمن القومي التركي، بهيئة كبار الجنرالات، هو الجهة العليا المهيمنة علي صياغة قرارات السياسة الخارجية التركية. وكان كبار الجنرالات الأتراك يرفضون دوما أي توجه خارجي تركي باتجاه الشرق، لأن توجه تركيا "الكمالية" هو باتجاه الغرب.

وضع اردوغان العديد من اللمسات لتنفيذ إستراتيجيته الجديدة وقد بدأ بأشد مؤيدي الكما ليه والعلمانية.. و اتضحت هذه الخطوات من خلال إضعاف المؤسسة العسكرية باعتبارها آخر مؤسسة ما زالت قادرة على تحدي سيطرة الرئيس على السلطة في المستقبل.

وقد حدثت خطوة في هذا الاتجاه عندما قام رئيس الأركان التركي الجنرال أسيك كوسانير وقائد القوات البرية الجنرال إردال جيلان أوغلو وقائد القوات البحرية أشرف أوغور يغيث وقائد القوات الجوية حسن أكساي بتقديم استقالاتهم.

ومن خلال هذه الخطوة يستطيع اردوغان تشكيل قيادة عليا جديدة يرأسها الجنرال نجدت أوزال، قائد الشرطة العسكرية السابق، تتكون من ضباط متعاطفين مع مشروع العثمانية الجديدة.

وخلال العقد الماضي أحكم اردوغان قبضته حول السلطة القضائية عندما قام بوضع حلفائه في مناصب مهمة. كما يسيطر رجال أعمال من حلفاء لحزب العدالة والتنمية على المشهد الإعلامي في تركيا.



وفي ظل النظام العلماني الذي تتبعه تركيا، تسيطر الحكومة على المساجد وغيرها من المؤسسات الدينية. وسوف يعمل هذا على تسهيل عملية إحياء النظام العثماني الذي يكون فيه الحاكم هو السلطان والخليفة في الوقت نفسه.

وقد نجح حزب العدالة والتنمية في أن يصل بالاقتصاد التركي إلى طريق النمو دون ظهور أي معدلات للتضخم. كما أنه استطاع أن ينزع فتيل القنبلة الكردية العرقية الموقوتة، على الأقل في الوقت الحالي. وربما يكون الشيء الأكثر أهمية من ذلك هو أنه قد منح القطاعات الفقيرة في المجتمع مذاق السلطة للمرة الأولى.^(١٣)

٢- على الصعيد الخارجي:

كانت الملامح اوضح في سياسة تركيا على الصعيد الخارجي أكثر منها على الصعيد الداخلي سواء اكان على الصعيد السياسي ام على الصعيد الاقتصادي وكما سيتبين أدناه:

١- في الجانب السياسي:

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً كبيراً وسريعاً عندما مهد كلٌّ من عبدالله غول ورجب طيب أردوغان لاعتماد رؤية أحمد داوود أوغلو (كان مستشاراً لأردوغان في ذلك الوقت) التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم "العمق الاستراتيجي"

ومع وضع سياسة "تصفير النزاعات" المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلابٌ في عددٍ من السياسات التقليدية للجمهورية التركية، وخاصةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية للبلاد، فتحوّلت العلاقة بين تركيا و سورية إلى علاقة استراتيجية، وتمّ حلّ العديد من المشاكل العالقة بين البلدين، ثم ما لبثت هذه العلاقة أن شهدت تطوراتٍ حاسمة خاصةً مع وصول أوغلو إلى وزارة الخارجية في العام ٢٠٠٩.^(١٤)

وقد وفرت ثورات الربيع العربي مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي علي المداخل السياسية



والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علي الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ علي الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ أبريل ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحويل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف^(١٥).

يرى بعض المفكرين الأتراك ان السياسة التركية تجاه الوطن العربي تسند الى ستة مبادئ ثابتة ومنظمة وذلك منذ الازمة القبرصية الأولى في ستينيات القرن الماضي وهذه الثوابت هي:^(١٦)

١. عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط.
 ٢. الابتعاد عن الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل أي قطر عربي.
 ٣. تفادي التورط في السياسات الداخلية العربية-العربية.
 ٤. الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة اخوية مع كل بلد عربي على حده.
 ٥. اتباع طريق عمل نحو العالم العربي تقلل فيه الى الحد الادنى خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أي قضية معينة.
 ٦. فصل روابطها الغربية عن اتصالاتها مع البلدان العربية، حيث تهدف تركيا الى تطوير روابط اقتصادية ومالية قوية وعملية مع الشرق الاوسط، في وقت تعمق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الاوربي.
- إلا ان واقع الحال يشير ان هذه المبادئ قد تم اختراقها مع البوادر الاولى للتغيير في المنطقه العربيه (الربيع العربي) فمبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الاوسط قد جرى اختراقه في العديد من الحالات اذ تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية. فابتداءً، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ولكن مع قيامها واشتعالها ومغادرة "بن



علي" الأراضي التونسية، أعلنت "أنقرة" دعمها للثورة التونسية، وقال وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو": "إن الثورة التونسية قد تمثل نموذجاً تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح".

وعملت "تركيا" بعد نجاح الثورة على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي، ووقعت أربع اتفاقيات تعاون بينها وبين "تونس"، مثل اتفاقية تقضي بتقديم قرض لـ"تونس" بقيمة نصف مليار دولار، واتفاق لإلغاء نظام التأشيرات بينهما، علاوة على توقيع مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية^(١٧).

ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير ٢٠١١، فيما عد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوي الرئيسية في المنطقة.^(١٨)

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.^(١٩) فقد أعلن رئيس الوزراء التركي في ٢٢ مارس ٢٠١١ أن تركيا لن توجه أي سلاح ضد الشعب الليبي، ولن تشترك في عمليات القصف الجوي التي يقوم بها الناتو. وكان هناك تردد في موقف أنقرة من الرئيس الليبي، إذ كانت العلاقات معه طيبة، باعتبار أنه فتح الطريق أمام استثمارات تركية في ليبيا بلغت ثلاثين مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات. ولكن إزاء تدهور الأوضاع، بدأت أنقرة تدعو الرئيس الليبي إلى التنحي عن الحكم. وفي شهر مايو، أغلقت تركيا سفارتها في طرابلس، واعترفت بالمجلس الانتقالي في ليبيا. وكان هذا الاعتراف الذي تأخر بعض الوقت ضرورة حيوية لسياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط. إذ إن تظاهرات كبيرة



اندلعت في بنغازي ضد تركيا خلال النصف الأول من أبريل ٢٠١١، حيث رآها المجلس الانتقالي مساندة للرئيس الليبي. وقد سارع وزير الخارجية التركي بحسم الموقف، خشية أن تفقد تركيا استثماراتها في ليبيا، وخشية أن تفقد تركيا وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط.

وصل أحمد داود أوغلو إلي بنغازي في ٣ يوليو ٢٠١١، وحسم الموقف بشكل عملي جدا، إذ أفادته معلومات بأن المجلس الانتقالي في ليبيا غير قادر علي دفع الأجور والرواتب، لأنه لا تتوافر لديه سيولة نقدية، فقام علي الفور بتوفير هذه السيولة النقدية اللازمة من خلال تقديم ١٠٠ مليون دولار نقدا، ومائتي مليون دولار تحويلات مصرفية، تتوالي علي دفعات. وأدرك أحمد داود أوغلو أن الموقف تغير تماما، فطلب من المجلس الانتقالي المحافظة علي المنشآت والمؤسسات القائمة وعدم تدميرها، كما فعل العراقيون عام ٢٠٠٣.

وقد استجاب المجلس لذلك، فزار أوغلو بنغازي للمرة الثانية في ٢٣/٢٤ أغسطس، دفاعا عن مصالح بلاده في هذه السوق الواعدة، وهذا الموقع المتميز علي ضفاف البحر المتوسط، وهذا هو "ملء الفراغ" (٢٠).

وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفي بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني - الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشآت عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيرا، تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم علي الأراضي التركية. (٢١)



وبالنسبة لثورة "اليمن"، فلم تحظ بأي اهتمام تركي مقارنة بثورات "مصر" و"تونس" و"ليبيا"، حيث لم يلق الثوار اليمنيون اهتماماً ملحوظاً من القادة الأتراك، ويفسر البعض ذلك لكون مصالحي "تركيا" مع "اليمن" ليست كبيرة.

لذلك يمكن القول، إن الثورة اليمنية لم تلق اهتماماً حقيقياً من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت "ليبيا" الغنية بالنفط، ففي ليبيا وحدها يوجد زهاء ٢٥ ألف مواطن تركي. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدن الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية^(٢٢) أو "كمصر" الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي المحوري، أو "تونس" بما تتمتع به من أهمية إستراتيجية^(٢٣).

أما بالنسبة لسوريا* فالموقف التركي من الأزمة السورية يتحرك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضَّغط على الأسد، فلدى أنقرة مخاوف مشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عددٍ من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الأزمة السوريّة، فحساباتها دقيقة جداً ومعقدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حساسة متعدّدة في آنٍ واحد أثناء اتّخاذها لموقفها.

هي تعرف أنّ التغيير سيطل المنطقة برمتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي نظراً لارتباط النظام السوري بملفات متفجرة، وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكلٍ يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تجنبها الخسائر الكارثية فيما لو انزلت الأمور إلى الفوضى. الوقت سيكون العنصر الأساس في المعادلة، فإن استطاع الأسد سحق الاحتجاجات معتمداً الخيار الإيراني في التعامل معها، فإرضاء سياسة الأمر الواقع على الجميع، فإنّ هذا قد يضع تركيا في موقفٍ حرجٍ جداً مع سورية حالها في ذلك حال المجتمع الدولي. أمّا إذا رفض الأسد الأخذ بالنصيحة التركيّة وفشل في الوقت نفسه في قمع الاحتجاجات، فإنّ ذلك سيعرضه لضغوط أشدّ وسيكون الموقف التركي منسجماً مع هذه الضغوط^(٢٤).

ولعلّ تغييراً ما، بدأ يرسم ملامح السياسة التركية حيال الأزمة في سوريا، في ضوء تغيير التحالفات، وخاصة بعد التقارب الأميركي الأوروبي مع إيران، وبما



يتطلب ضمان الدور التركي المحوري في الملف السوري، لكن ليس إلى درجة حدوث تطور كبير في موقف تركيا حيال الثورة السورية في المدى القريب، وفي ضوء ذلك يدعم الساسة الأتراك المعارضة السورية للذهاب إلى جنيف ٢، ويؤكدون دعمهم للحل السياسي في مختلف المناسبات والأمكنة. وقد ظهر مؤشر خلال زيارة وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو الأخيرة إلى طهران، تمثل في الدعوة المشتركة مع وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، إلى وقف إطلاق النار في سوريا، قبل الذهاب إلى 'جنيف ٢'، حيث يمكن اعتباره من أوضح المؤشرات على التحول، الذي بدأ يلمس في مواقف الأطراف، لكنه قد يفهم -أيضا- على أنه تراجع في مواقف كل من تركيا وإيران، وانعكاس ملموس للتقارب الإيراني الغربي حيال سوريا. (٢٥)

التحرك نحو إيران مؤشر آخر يستحق الاهتمام.. فقد رحبت تركيا باتفاق إيران مع الـ ١+٥ وباركته وبدأ الساسة الأتراك يتحدثون عن ما يسمونه 'تصحيح المسار' للسياسة الخارجية التركية، بعد المتغيرات والتطورات العديدة، التي حدثت في المنطقة، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي بين مجموعة دول الـ ١+٥ وإيران، وازدياد وتيرة التحركات الدولية لعقد مؤتمر جنيف ٢، على خلفية محاولات البحث الدولي لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، فضلا عن تأزم العلاقات ما بين الحكومة التركية وقادة مصر الجدد .

وقبل كل هذا كان التحرك باتجاه لبنان ، ففي لبنان أكبر نسبة حرية بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى وهو بتكوينه ساحة مناسبة جداً لتركيا كي تلعب فيه ويتناقضاته المعقدة. نقطة البداية كانت انتهاء حرب تموز ومشاركة تركيا بخمسائة من عناصرها في قوات اليونيفيل رغم معارضة إحدى الطوائف الستة الأساسية في لبنان وهي الطائفة الأرمنية بفروعها الثلاثة، تلتها تغلغل أنقرة داخل الساحة اللبنانية بشكل مدروس ومخطط مثل تقديم بعض الخدمات في مناطق الجنوب والبقاع والشمال كإنشاء مراكز صحية، تجديد مدارس وإقامة مراكز ثقافية تركية تُعَلَّم فيها اللغة التركية، والأمر الأكثر خطورة هو نبشها لجماعات لبنانية ذات أصول أو جذور تركية-عثمانية لإحياء وجودها على الساحة الداخلية والخارطة



الطائفية في لبنان، وهذا الأمر سيكون له تداعيات مقلقة فيما لو تم انجازه، خاصة أن البعض في لبنان يرحب بذلك. أما توقيت الزيارة فقد أتى في جو من الانقسامات اللبنانية على أمور مصيرية حيث تسهل في هكذا أوضاع التدخلات الخارجية لشؤون لبنان الداخلية، إذ تأمل أنقرة أن يكون لها تأثير على القرار اللبناني وأن تكسب نقاط سياسية بهذه الزيارة إن بالشكل أو بالمضمون. من ناحية أخرى أتت الزيارة بعد فترة وجيزة من زيارة الرئيس الإيراني، حيث أراد البعض أن يصنّفوا زيارة أردوغان كزّد على زيارة أحمدى نجاد، والتصنيفات جاهزة وهكذا أوضاع في بلد مثل لبنان. (٢٦)

ب- في الجانب الاقتصادي:

اعتمدت التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية خلال العقد الماضي على تحقيق الاستقرار الداخلي على الصعيد السياسي والاقتصادي، فصنّاع السياسة التركية يرون أن المزوجة بين التنمية السياسية وتعزيز القدرات الاقتصادية في الداخل منحت تركيا مزايا كثيرة، مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات نشطة ومؤثرة في محيطها الإقليمي، كما في المناطق البعيدة مثل إفريقيا وآسيا.

وترى قيادات حزب العدالة أن الاقتصاد غدا المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية، وأن العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية، وإنما العكس، وهو ما يجعل السمة البارزة لسياسة تركيا الخارجية خصوصية التصور الاقتصادي؛ حيث قاد زعماء الحزب احتياج تركيا لتوسيع أسواقها التصديرية من جانب، وحاجاتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر؛ لتقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كان لها في الماضي معها علاقات محدودة، ترتب على ذلك أن ارتفعت حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط من ٦ في المائة عام ٢٠٠٢ تمثل زهاء ٣.٩ مليار دولار، إلى ١٦ في المائة عام ٢٠١٠ تمثل زهاء ٢٣.٦ مليار دولار. وقد انخفضت حصة الصادرات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والمنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠. هذا فيما ارتفعت حصة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠. (٢٧)



وقد يبدو خروج تركيا عن ثوابت سياستها الخارجية في تعاملها مع دول (الربيع العربي) مبررا اذا علمنا مستوى الضرر الذي لحق باقتصادها جراء عدم الاستقرار في المنطقة، فقد ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن ٦.٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠؛ تراجعت هذه النسبة إلى ٤.٧٤ في المائة نتيجة تداعيات "الربيع العربي". وقد تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلى هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و ٢٧٢.٥ مليون إلى ٦ مليارات و ٣٢٣ مليون دولار^(٢٨).

ثالثا: عثمانية جديده ام مناطق نفوذ اقتصادي جديده؟؟

لقد أفضت الجهود التي بذلتها أنقرة من أجل إعادة تمكين العلاقات مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي إلى تطورات اقتصادية إيجابية خلال عام ٢٠١٢؛ حيث شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام انتعاشة في الصادرات التركية إلى دول الربيع العربي، بعد فترة من الركود في العلاقات التجارية، حيث سجلت الصادرات التركية إلى البلدان الثلاثة زيادة بنسبة ٨٤ بالمائة، لترتفع من ٨٩٩ مليون دولار في العام الماضي إلى ١.٦ مليار دولار.

وذكرت وكالة الأناضول للأخبار أنه بالمقارنة بين الربعين الأولين من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا من ٢٦٤ إلى ٥٢٦ مليون دولار، وإلى تونس من ١٣٩ إلى ٢٠٨ مليون دولار، وإلى مصر من ٤٩٦ إلى ٩١٧ مليون دولار.

ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية التركية الليبية طفرة كبرى خلال الفترة المقبلة، لا سيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدم فرصا استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية، كما أعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة حجم الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا،



وذلك بعد تدشين خط "RORO" الملاحي بين ميناءي مرسين التركي والإسكندرية المصري، والذي يعتبره الأتراك أن من شأنه أن يجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وإفريقيا.^(٢٩)

التقط الساسة الأتراك بوادر الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية الكبرى، في ٢٤ من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كي يعلنوا أنه يوفر فرصا اقتصادية بالنسبة إلى تركيا.

وبالتالي فإن أغلب محددات وحدود التقارب التركي الإيراني، ستظل محكومة بهذا الجانب، إذ تشير بيانات وزارة الخارجية التركية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٠ بلغ ١٠.٦ مليارات دولار، وكان بحدود ١.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وهناك سعي تركي كي يصل حجم التبادل بينهما إلى ثلاثين مليار دولار في عام ٢٠١٥.

والواقع هو أن قادة تركيا، حاولوا على الدوام التغلب على التوترات مع نظرائهم الإيرانيين، وهم ينظرون إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، لذلك، وبعد توقيع الاتفاق النووي مباشرة، أعلن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، من طهران، أن الوقت حان للتعاون .

ولم يتأخر وزير الطاقة التركي، تانر يلدز، في التوقع بأنه في حال رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران، سيكون بمقدور بلاده زيادة وارداتها من النفط الإيراني من ١٠٥ آلاف برميل يوميا، إلى ما بين ١٣٠ ألف و ١٤٠ ألف برميل يوميا.^(٣٠)

تستند السياسة الخارجية التركية بصورة عامة الى ثلاث مبادئ اساسية^(٣١) هي:

١. البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.

٢. التنمية الاقتصادية.

٣. الاندماج في المجموعة الغربية.

والواقع ان تلك المبادئ هي الاهداف التي ترمي تركيا الى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية وهي كما اثبتت الوقائع والاحداث اهداف ثابتة لا محال لأن تحديد



تركيا عنها او تغييرها. يبقى ان مجال التغير الوحيد يكمن في تغيير الادوات، ويبدو ان علاقة تركيا بالمنطقة العربية شكلت بالنسبة لتركيا علاقة الهدف بالاداة، فالهدف ثابت وهو تحقيق الاندماج بالغرب والانضمام الى المجموعة الاوربية من خلال تحقيق مستوى نمو اقتصادي مرتفع اذ يشكل النمو الاقتصادي هدفاً واداةً في آنٍ معاً، أما الاداة فهي متغيره اذ يظهر ان ثوابتها تجاه المنطقة العربية هي متغيرات ديناميكية تشكل ادارةً اساسية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي تتمكن من خلاله الولوج الى اهدافها في نفس الوقت الذي تشكل فيه اداة لتلعب دوراً اقليمياً يجعلها فاعلاً اساساً في توازنات منطقة الشرق الاوسط ككل من جهة ويرسم لها واقعاً امنياً تطمح الى تحقيقه من جهةٍ اخرى، وهذا ما يفسر إخلالها بثوابتها تجاه المنطقة العربية وفقاً لتغير استراتيجياتها ومصالحها بصورة عامة في نفس الوقت الذي يعكس منحىً براغماتياً اختطته تركيا لنفسها في سياستها تجاه الغرب والعرب في آنٍ معاً (٣٢).



الخاتمة:

في النهاية، يلاحظ الجميع من خلال متابعة الموقف التركي حيال دول "الربيع العربي" بأنها تسعى إلى إعادة صياغة المقاربات التركبية القائمة على القوة الناعمة، مستغلة حالة السيولة والسعي نحو الديمقراطية التي تشهدها العديد من الدول العربية.

ولذا، نجدها تنشط وبقوة في دعوة عدد من القيادات والأحزاب السياسية في الدول العربية، لزيارة "تركيا" والتعرف على تجربتها الذاتية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي بها.

وكل هذا يأتي في إطار مصالحها الخاصة في المنطقة العربية، والتي تعتبر العامل الوحيد والمحدد الأساسي لتوجهاتها الخارجية، فهي تهدف بالأساس إلى زيادة نفوذها ومصالحها السياسية والاقتصادية. ،اي ان تركيا تتبنى نموذجاً سياسياً وايدولوجياً جديداً متعدد الأبعاد، قائم على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية المتمثلة بالطابع البراجماتي لها وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وتعظيم المنافع الاقتصادية من خلال تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية مع استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط ذلك بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. بالمقابل ترى تركيا فراغاً على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة تحت رئاسة أوباما، وتأمل أن تملأ هذا الفراغ بمزيج من الدبلوماسية والتجارة والقوة العسكرية.



قائمه المصادر:

- ١- محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٩.
- ٢- أحسان محمد الحسن، طرق البحث الاجتماعي، مطبعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢، ص٥٥.
- ٣- راسم الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٩٨.
- ٤- عبد الله الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٨، ص٧٢.
- ٥- ويكيبيديا الموسوعة الحرة:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9
- ٦- محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤.
- ٧- محمود علي الداود، الدور التركي في ازمة الخليج، مجلة دراسات الشرق الاوسط، عدد٤، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٣، ص٨٢.
- ٨- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٤٢.
- ٩- صلاح حسن الموسوي، أفق العثمانية الجديدة، صحيفة الميادين، صحيفة مستقلة تصدرها مجموعه من الكتاب والصحفيين العراقيين ١٢١ كانون الاول ٢٠١٣.
- ١٠- امير طاهري اتركيا وحلم العثمانيه الجديده، صحيفه الشرق الاوسط، ٥ اغسطس ٢٠١١ العدد. ١١٩٣٨.
- ١١- خورشيد دلي، العثمانية الجديدة " معاصرة أم أصولية؟
<http://www.alorwa.org/content.php?id=١١٢>
- ١٢- خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية العدد ١١٨٧، ٢٠١٢.
- ١٣- امير طاهري، المصدر السابق.



- ١٤- علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للبحوث والدراسات، | ٢٩ يونيو، ٢٠١١
- ١٥- علي جلال عوض، الارتباك، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجله السياسة الدولية العدد ١١٩٤-٢٠١٣-١٢
- ١٦- أرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية ازاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط، في كتاب العرب وجوارهم الى اين، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ص ٢٣٦-٢٣٧.
- ١٧- حاتم خاطر، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية ؟ ، ٠٣ مايو ٢٠١٣
- ١٨- محمد نورالدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟، السفير، ٣ فبراير ٢٠١١.
- ١٩- علي جلال عوض، المصدر السابق.
- ٢٠- خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة، المصدر السابق.
- ٢١- علي جلال عوض، المصدر السابق.
- ٢٢- محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة. الإثنين، ٠١ تشرين ١/أكتوبر ٢٠١٢ .
- ٢٣- حاتم خاطر، المصدر السابق.
- *: تعتبر العلاقة المميّزة التركية - السورية من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام ١٩٩٨، تطوّرت العلاقات بينهما بعد اتفاق أضنة الموقع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الذي أنهى ملفّ احتضان سورية لحزب العمّال الكردستاني. وقد هياً وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام ٢٠٠٢ لمزيد من التقارب مع سورية، فزار الرئيس الأسد تركيا في العام ٢٠٠٤، وردّ الرئيس أحمد نجت سيزر بزيارة في العام ٢٠٠٥ رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من إدارة بوش الابن التي كانت تشدّد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية.
- ٢٤- علي حسين باكير، المصدر السابق.
- ٢٥- عمر الكوش، التقارب التركي الايراني وتصحيح المسار، الجزيره .نت الخميس ٢٠١٣./١٢/٥
- ٢٦- العثمانية الجديدة " ... البداية من لبنان ،ملحق ازتاك العربي للشؤون الارمنيه.



- ٢٧- محمد عبد القادر خليل .المصدر السابق.
- ٢٨- محمد عبد القادر خليل،المصدر نفسه.
- ٢٩- محمد عبد القادر،المصدر السابق.
- ٣٠- عمر الكوش ،المصدر السابق.
- ٣١- د. احمد النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١ ،
ص (٣٥)
- ٣٢- امير طاهري تركيا وحلم العثمانيه الجديده اصحيفه الشرق الاوسط ١٥ اغسطس ٢٠١١
العدد ١١٩٣٨.